

## مشكلة الجزر العربية الثلاث بين الإمارات العربية المتحدة وإيران

أ.د ستار جبار علي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

[sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq](mailto:sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq)

### الملخص

لعبت إيران أدواراً كبرى في ميدان الشرق الاوسط منذ فجر التاريخ بحكم موقعها الجغرافي وما تتميز به عن الدول المجاورة لها في المنطقة من توافر موارد الثروة المختلفة، وبرزت كدولة ذات اهمية خاصة بالنسبة للصراع العالمي بين الدول الاستعمارية الكبرى التي توجهت الى الشرق لتستعمره وتقيم فيه امبراطوريات واسعة للحصول على موارده وخاماته ولتجعله ميداناً رئيسياً لاستهلاك الانتاج الغربي. واقتضت الاهمية الرئيسية لإيران على توسط موقعها الجغرافي بالنسبة للمواصلات العالمية في البر والبحر.

ان السلوك التاريخي للدولة في الفضاء الحضاري الايراني- الفارسي تجاه محيطها الاقليمي يوضح سمتين رئيسيتين، اولاهما: تصور التفوق الحضاري والقومي. وثانيهما: النزوع الى التمدد الامبراطوري. وكان هذان العاملان الاكثر حضوراً في تحديد جوهر الانماط المختلفة للعلاقات التي ارسنها الدولة المختلفة، التي نشأت في الفضاء الحضاري الايراني- الفارسي، بجواره الاقليمي.

**الكلمات المفتاحية:** إيران، الامارات العربية، الخليج العربي، النفط

## The problem of the three Arab islands between the United Arab Emirates and Iran

Prof.Dr Sattar J.Allaiy

Center for strategic and International studies

University of Baghdad

### Abstract

Iran has played major roles in the field of the Middle East, since the dawn of history due to its geographical location and it is distinguished from its neighboring countries in the region by the availability of various wealth resources, and emerged as a country with of particular importance for the Gallic conflict between the great architectural states of the nineties directed to the East colonization, in which large empires have extensive access to its resources and

raw materials, and its legion has a major field for consuming western production. The main one was limited to the mediation of the two geographical locations.

Keywords: Iran, United Arab Emirates, Arab Gulf, Oil.

### المقدمة

لعبت إيران أدواراً كبرى في ميدان الشرق الاوسط منذ فجر التاريخ بحكم موقعها الجغرافي وما تتميز به عن الدول المجاورة لها في المنطقة من توافر موارد الثروة المختلفة، وبرزت كدولة ذات اهمية خاصة بالنسبة للصراع العالمي بين الدول الاستعمارية الكبرى التي توجهت الى الشرق لتستعمره وتقيم فيه امبراطوريات واسعة للحصول على موارده وخاماته ولتجعله ميداناً رئيسياً لاستهلاك الانتاج الغربي. واقتضت الاهمية الرئيسية لإيران على توسط موقعها الجغرافي بالنسبة للمواصلات العالمية في البر والبحر.

وأهمية البحث من ان اكتشاف النفط والغاز الطبيعي اضى على منطقة الشرق الاوسط اهمية جديدة، واصبحت المنطقة اكبر مصدر له في العالم. وتضاعفت هذه الاهمية، وبرزت ايران بمثابة جسر واسع بين طريقين بحريين وهما الخليج العربي وبحر قزوين، بل مثلت ايضاً الطريق البري الوحيد المناسب الذي يربط بين آسيا واوروبا، فايران بموقعها الجغرافي الخاص والمميز في غرب آسيا وفي شرق منطقة الشرق الاوسط، تؤكد دائماً على انها تتمتع بكلتا الهويتين؛ الهوية الآسيوية والهوية الشرق أوسطية.

ويشير البحث إشكالية ان العلاقات مع دول الجوار كانت تميل في مراحل قوة الدولة الايرانية الى التوسع، سواء من خلال محاولات مد حدودها واحتلال اجزاء من ذلك المحيط الاقليمي، أو من خلال محاولة تعزيز هيمنتها ونفوذها المذهبيين. أما في مراحل الضعف والخضوع لنفوذ خارجي، فقد كان نمط السلوك الايراني- الفارسي ينزع الى السلوك، والهيمنة، وتأكيد التمايز الحضاري عن القوة الغالبة والمهيمنة. وقد ألفت هاتان السمتان بآثارهما العميقة وبعيدة المدى على العلاقات الايرانية- العربية الحديثة.

وينطلق البحث من فرضية ان السلوك التاريخي للدولة في الفضاء الحضاري الايراني- الفارسي تجاه محيطها الاقليمي يوضح سمتين رئيسيتين، اولاهما: تصور التفوق الحضاري والقومي. وثانيهما: النزوع الى التمدد الامبراطوري. وكان هذان العاملان الاكثر حضوراً في تحديد جوهر الانماط المختلفة للعلاقات التي ارستها الدولة المختلفة، التي نشأت في الفضاء الحضاري الايراني- الفارسي، بجواره الاقليمي.

وتحدد هدف البحث في توضيح ان القيادة الايرانية وظفت حقائق الجغرافيا السياسية والقوة النفطية والمهارات البشرية والدبلوماسية والنفوذ الاسلامي في استثمار تغيير موازين القوى حولها منذ بداية التسعينيات، وتخليص السياسة الخارجية الايرانية من القيود التي كانت تكبلها منذ نهاية الحرب العالمية



الثانية. ومحاولة تعزيز المكاسب الاقليمية التي حققتها في المراحل التاريخية السابقة على حساب دول الجوار الاقليمي.

وقد استعان البحث بمنهجية علمية بدأت بالمنهج التاريخي وبيان بعض مراحل تطور هذه المشكلة، فضلا عن دور مناهج البحث الاخرى كالمناهج النظمي، والمنهج الوصفي لبيان بعض مراحل هذه المشكلة واهميتها.

واخيراً هيكلية الدراسة التي انتظمت في عدة اربعة مطالب، وكالاتي:

### المطلب الأول، السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

كان لإيران في عهد الشاه مكانة وأدوار شديدة الاهمية ضمن المعسكر الغربي، إذ تحالفت ايران الشاه مع المشروع الامريكي- الاسرائيلي مبكراً، وكانت اهم ركائز حلف بغداد الذي استطاعت به الولايات المتحدة شق وحدة حركة القومية العربية، الذي انحازت ايران ضده، وزرعت بذور الشقاق والتقسيم والتعارض بين العروبة والاسلام. وامعنت ايران في استنزاف القدرات العراقية بدعم التيار الانفصالي الكردي، وحاربت حركة التحرر العربية في الخليج، كما تحالفت مع اسرائيل، ولعبت دور الشرطي في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١، للدفاع عن مصالحها القومية اولاً وعن المصالح الامريكية ثانياً بالتحالف مع المملكة العربية السعودية، وفق مبدأ نيكسون الذي وضع أسس استراتيجية الركيزتين المتساندتين (ايران والسعودية).

وجاء قيام الجمهورية الاسلامية في عام ١٩٧٩ على انقاض النظام الامبراطوري ليمثل بداية جديدة في سياسة ايران تجاه المنطقة، الا ان اسلامية الجمهورية لم تكن تقليدية محافظة على غرار الممالك الاسلامية المجاورة، بل انها اسلامية وراдикаلية وحتى ثورية لها رسالة عالمية تسعى الى تحقيقها عن طريق حمل لواء دعوة التغيير نحو قيم ومثل اسلامية، وفي مقدمتها العداء للاستكبار العالمي وللمستكبرين وموالاته المستضعفين، خاصة في العالم الاسلامي. وبذلك استطاعت ايران أن تقلب النظام الاقليمي في الشرق الاوسط رأساً على عقب، تماماً كما قلبت خرائط التحالفات الاقليمية وموازين القوى رأساً على عقب. وارتكز الاداء السياسي الايراني على المستويين الاقليمي والدولي على ركيزتين اساسيتين، اولاهما: المصلحة القومية، وثانيتها: الايديولوجية والاعتبارات الاسلامية. وتعددت الرؤى بين من يعطي كل الاولوية لاعتبارات المصالح القومية الايرانية دون غيرها ومن يعطي كل الاولوية لاعتبارات الاسلامية دون غيرها، الا ان هناك تعددية لا حصر لها تخطط بنسب مختلفة بين ما هو مصلحة قومية وما هو اعتبارات اسلامية. (علاي، ستار ٢٠٢٠، ٤-٥)

الا ان العلاقات بين ايران وجوارها تعد علاقات استراتيجية للطرفين فرضتها الجغرافية والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة واستقرار المنطقة. لكنها تباينت ما بين الصراع والتعاون وغلب التباين الحاد في



الرؤى حول ابرز القضايا المصيرية واختفاء صور التعاون المشترك، حيث بقي في حدود دنيا ركزت على الجانب الثقافي والديني وفي إطار ثنائي من حيث العلاقات الاقتصادية التي تأرجح مؤشرها بين الصعود والهبوط من مدة الى اخرى. وهناك الترابط الاستراتيجي بين دول الخليج والجوار الاقليمي، وعلى الرغم من اعتماد دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٩١ في أمنها، بشكل كبير، على التحالفات الثنائية من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لكنها ظلت مهتمة بالتحالفات مع بعض القوى الاقليمية المهمة التي يمكن ان تساعد على تحقيق التوازن مع العراق وايران قبل عام ٢٠٠٣، وبقيت الخلافات هي السمة الاساسية للعلاقة بين دول مجلس التعاون أو بينها وبين ايران، وهذا ما يمنع وجود نظام أمني خليجي مشترك بين الدول المطلة على الخليج، وما اقترح من صيغ أمنية للمنطقة تتجاوز الاطار الخليجي، لتضم اطرافاً اخرى من خارجه تزيد أو تنقص باختلاف طبيعة هذه الصيغ والجهات التي تطرحها.

وشكلت الثورة الاسلامية الايرانية تحدياً ضخماً لدول المنطقة على مستويات متعددة، بداية بالمستوى الفكري والثقافي، وصولاً للمستوى الامني والعسكري، إذ فرضت ايران نفسها كأحد الفاعلين الاساسيين في المنطقة، بل وتفردت بدور اللاعب الوحيد في عدد من بؤر الصراعات، وذلك من خلال استراتيجية محكمة، قوامها السيطرة على مراكز ومواقع القوى في الاقليم لخدمة مصالحها وتحقيق اهدافها الكبرى. وصعود إيران كقوة اقليمية مع بداية القرن الواحد والعشرين، واحداً من اكثر التطورات اهمية في منطقة الشرق الاوسط. ولا يرجع ذلك الى ان نظام الحكم فيها اسلامي أو لأنها تسعى بحماس متقد الى حيازة قدرات نووية فقط، وانما لعوامل اخرى تشمل ما تتمتع به من مصادر قوة جيوسياسية ولفراغ القوة الذي تشهده المنطقة. ويمثل تزايد نفوذ ايران آثار خطيرة على استقرار المنطقة ومصالح الدول الغربية مما يجعلها محور اهتمام العالم في المستقبل. (الجحيشي ٢٠١٥، ١٥٢ - ١٥٣)

وتبرز اهمية المنطقة اقتصادياً وحيبوليتيكياً للقوى الرئيسية والفاعلة في النظام الدولي، وما تمتلكه من قدرات نفطية هائلة، وموقعها الاستراتيجي الذي جعلها مسرحاً للقوى الاستعمارية الاوروبية المتنافسة، وبعد نهاية الحرب الباردة، واحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، اصبحت الولايات المتحدة هي القوى الفاعلة الرئيسية في المنطقة، وما ارتبط بذلك من حملة امريكية لربط دول المنطقة بالتطرف وتفريخ الارهاب العالمي لأسباب ثقافية وايدولوجية، ترتب عليها وضع العراق وايران من جانب الولايات المتحدة في محور الشر الى جانب كوريا الشمالية.

وتواجه منطقة الخليج العربي تحديات متعددة الوجة والأنماط هي نتاج العديد من التطورات الدولية والاقليمية والداخلية. وتبرز اهمية المنطقة في المخزون الوفير الذي تمتلكه من مصادر الطاقة، والاهمية الاقتصادية المتميزة التي تحظى بها، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله. كما انها منطقة تتداخل فيها



عوامل التأثير السياسية والاقتصادية والامنية بشكل لا مثيل له في الاقاليم والمناطق العالمية الاخرى. وهذا ما يجعل من هذه المنطقة، وما يحدث فيها من تطورات، وما يدور داخلها وفي جوارها ومحيطها من ازمات ونزاعات، محط انظار المجتمع الدولي، ومحوراً متميزاً لاهتماماته وتركيزه. (ولينكسون ٢٠٠٩، ٧-٨)

### المطلب الثاني، بداية الخلاف وتطوره

تبدو التوترات والازمات بين دول منطقة الخليج قديمة قدم وجود المنطقة ودولها المتقاربة جغرافياً، ولا زالت هذه الدول في حالة دائمة من الخلاف والصراع مع بعضها البعض. وأخذت هذه الخلافات اشكال متعددة وبرزت في صيغ مختلفة تباينت بين فترة واخرى من خلافات شخصية وقبلية، وتحولت الى خلافات حدودية وسياسية حديثة، وبدت لاحقا خلافات نفطية وعقائدية وقانونية متجددة. لكن هذه الخلافات ظلت دون معالجتها جذرياً ونهائياً وتتسبب في تأجيج الازمات الطارئة والظرفية وتحولها الى صراعات كبرى وحروب عنيفة ومكلفة. (عبد الله ١٩٩٨، ١٢٦)

وتتفوق ايران في قوتها العسكرية على دول المنطقة، وساعدت هذه القوة في ان تلعب دوراً كبيراً في قضاياها، وساهمت ايران والولايات المتحدة في تقرير مصير العراق، مقابل عجز أو تراجع الدور العربي، وخاصة الدول المحيطة بالعراق، وهي الأقرب للشأن العراقي. وقد استطاعت ايران فرض وجودها في المنطقة بصفة عامة، فالدور الايراني في لبنان، وفي اليمن في مشكلة الحوثيين، والتدخل في شؤون الدول الخليجية، وخاصة ما يحدث في البحرين، لكن دول الخليج ليست لها رؤية جماعية واضحة للعلاقة مع ايران، إذ اتسمت هذه العلاقة بأنها رد فعل للموقف الايراني. أي إنه ليس موقفاً محدداً نابعاً من استراتيجية واضحة، وانما هو وليد اللحظة والموقف. فالدول الخليجية على الرغم من البيانات المشتركة لاجتماعات وزراء خارجيتها، الا انها تنفرد بسياسات أحادية مع ايران، تتفاوت بين القضايا الخلافية، كالعلاقة بين الامارات العربية المتحدة وايران المحكومة بقضية الجزر الثلاث، وبين علاقات بعض الدول الخليجية الاخرى مع ايران، والتي تنمو بصورة مطردة، وقد دخل العراق وسوريا كجزء مؤثر في رسم العلاقة الخليجية الايرانية. (حارب ٢٠١٥، ٢٤-٢٥)

وهناك روابط تجارية وثقافية وثيقة بين الامارات العربية المتحدة وايران الا ان ذلك لم يمنع الشكوك في قوة الجار الشمالي، ويؤكد المسؤولين الاماراتيين ان التهديد الاكبر لأمنهم القومي هي ايران، (Sadjadpour 2011, 10) وترتبط العلاقات السياسية بين الامارات العربية المتحدة وايران، بمسألة الجزر العربية الثلاث، وتكمن اهميتها في ان من يسيطر عليها، يمكنه التحكم في الخليج، كما تحوي هذه الجزر ثروات نفطية ومعدينية. (ابو زيد ٢٠١٠، ٤٠) وتعود ادعاءات ايران بالجزر العربية الثلاث الى عام ١٨٨٧ عندما تمكنت ايران من احتلال إمارة لنجة العربية، (ناصر ٢٠١٥، ١١٥) وقد تجددت مطالبة



ايران بالجزر الثلاث في عام ١٩٢٣، وسيطرة على جزيرة ابو موسى ورفع العلم الايراني فوقها، وفي عام ١٩٢٥ بعثت ايران بعثة جيولوجية لفحص كميات الاوكسيد الاحمر الموجودة في الجزيرة، لكنها اصطدمت بالرفض البريطاني مرات عديدة. (ابوزيد ٢٠١٠، ٤١)

وفي أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي، وتحديدًا عام ١٩٦٨، أعلنت بريطانيا رغبتها في الانسحاب من الخليج العربي بحلول عام ١٩٧١، وكانت هذه الحقة بداية لسعي ايران لتحقيق مطالبها وادعاءاتها بعائدية العديد من مناطق الخليج لها، من خلال الاتفاق مع البريطانيين فقد تخلت عن مطالبتها بالبحرين مقابل تعويضها بمناطق اخرى في الخليج، ولهذا اقدمت بموجب هذا الاتفاق على احتلال الجزر العربية الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) قرب مضيق هرمز في ٣١ تشرين الثاني ١٩٧١. وتتباين اهمية وموقع هذه الجزر وهي كما يلي:

أ. جزيرة ابو موسى، وتبعد مسافة ١٦٠ كم عن مضيق هرمز، وتبلغ مساحتها ٣٠ كم<sup>٢</sup> ويسيطر موقعها على مدخل الخليج العربي، وتبعد مسافة ٧٠ كم عن اماره الشارقة و ٩٥ كم عن الساحل الايراني (ميناء لنجة)، وتحتوي على النفط ويقطنها حوالي الف نسمة من العرب.

ب. جزيرة طناب الكبرى، وتبلغ مساحتها ٩ كم<sup>٢</sup> وتقع شمال جزيرة ابو موسى بمسافة ٥٠ كم وتقابل اماره رأس الخيمة وتبعد عنها مسافة ٩٢ كم ومسافة ٩٥ كم عن جنوب غرب جزيرة قشم، ويقطنها حوالي ٧٠٠ نسمة من العرب وتحتوي النفط.

ج. جزيرة طناب الصغرى، وهي نتوء صخري على شكل مثلث طوله كيلو مترين وعرضه نحو كيلو متر واحد عن نهايتها الجنوبية، وتقع الى الغرب من جزيرة طناب الكبرى بمسافة ١٤ كم وتبعد عن ساحل رأس الخيمة بمسافة ٩٢ كم وعن مضيق هرمز بمسافة ١٠٦ كم، وهي خالية من السكان وتتبع اماره رأس الخيمة. (طالب وعلي ١٩٨٨، ٥٩ - ٦٠، الكليدار ٢٠٠٠، ٣) وقد سبق ذلك تأسيس اتحاد الامارات العربية المتحدة الذي ضم كل من إمارات ابو ظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة وعجمان وفجيرة وام الخوام (القوين) في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١. (متي ١٩٩٣، ٧١)

حاولت ايران السيطرة على جزيرة أبو موسى في عام ١٩٦٤، ووقع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي اتفاقاً مع شاه ايران لتقاسم السيطرة على الجزيرة في عام ١٩٧١، ونص على مشاركة مواطني ايران والشارقة للحقوق نفسها فيما يخص الصيد والتنقل، لكن ايران بسطت نفوذها العسكري على كامل الجزيرة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، وكذلك على جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج. (الباز ٢٠١٨، ٤٠) وبهذا الاحتلال تمكنت ايران من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي وزيادة نفوذها في المنطقة ككل، فقد سيطرت ايران فعلاً على جزيرة



هرمز وجزر لارك وجزر هنكام وأم الغنم وفارور وبنو فارور وهي جزر تقع غرب مضيق هرمز داخل مياه الخليج العربي.(سعيد ١٩٨٧، ٤٧) كما تم الاتفاق على تقاسم عائدات النفط المستخرج من باطن ارض الجزيرة وتحت مياهها الإقليمية أيضاً بالتساوي، ورفعت كل دولة علمها على الطرف الخاص بها من الجزيرة، وادعت كل منهما السيادة على كامل الجزيرة. وقدمت دولة الامارات العربية المتحدة رسالتين الى الامين العام للأمم المتحدة عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، اكدت فيهما سيادتها على الجزر الثلاث، رافضة ادعاءات ايران بأنها جزء لا يتجزأ من الاراضي الايرانية.(كامرافا، ١١٦ - ١١٧) وطغت قضية الخلاف على الجزر العربية الثلاث على التوجه الايراني نحو دولة الامارات العربية المتحدة، وكان واضحاً من التصريحات الرسمية في عام ١٩٧١. فالخلاف عليها هو جوهر القضية. فقد اعلن وزير الخارجية الايراني اردشير زاهدي في اثناء زيارته للبحرين ذلك بقوله: "لن نعترف بالاتحاد وسنقاومه اذا لم يسو وضع هاتين الجزيرتين سلفاً"، وكذلك كانت تصريحات رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا في اثناء وجوده في ميناء بندر عباس حيث قال: "نحن بحاجة الى الجزر لحماية مصالحنا وثرواتنا وسندافع عن ممرنا المائي الحيوي بكل ما لدينا من قوة بحرية وبرية وجوية". كما اكد الكتاب السنوي لوزارة الخارجية الايرانية ذلك عندما جاء فيه "ما لم نعد هذه الجزر الثلاث الى ايران فان الحكومة الايرانية لن توافق على قيام الاتحاد الفيدرالي للإمارات العربية في الخليج، بل انها ستعمل ضده".(الكليدار، ٥) ووصل الامر الى تهديد الشاه باستخدام القوة في المنطقة بقوله: "وستتدخل عسكرياً في هذه المنطقة حتى بدون موافقة الحكومات المعنية كلما ظهر لنا ان التدخل ضروري".(الطالب وعلي، ١٠٨)

كان اعلان ايران أنها سوف تمتنع عن الاعتراف باتحاد الامارات العربية كونه يضم اراض ايرانية، قد وضع تأسيسه قبالة تعقيدات شديدة، وقد جاء هذا الاعلان بعد اعلان العربية السعودية وبالنظر الى نزاعاتها الإقليمية مع ابو ظبي حول مناطق "الليوا" و"البوريمي" لن تعترف بالاتحاد اعلاه، وقد دفعت هذه الحالة بريطانيا الى الاعتراف بحقوق اقوى الدول في المنطقة، أي ايران في الجزر الثلاث وذلك بحد القبول بنوع من المصالحة وان كانت على مضمض.(زاده، ٢٠٠٠، ١١٤ - ١١٥) اما من وجهة نظر ايران، فان التعتن البريطاني ادى الى ان ترسخ ايران الى ترتيبات تشبه السيادة المشتركة مع امانة الشارقة بشأن ابو موسى وكان ذلك مخالفاً لسياسة ايران المعلنة، ومع ذلك فقد اعلنت ايران رسمياً انه استناداً الى بنود مذكرة التفاهم المقترحة والتي يمكن عدّها اداة من اجل القبول الضمني بالوضع الموجود في الجزيرة، فأن السيادة الايرانية على كامل جزيرة ابو موسى لن تتأثر وان المذكرة موضوع الحديث ليست الا تمهيداً مؤقتاً تؤول في نهاية الامر الى تأجيل اعادة ملكية كامل الجزيرة الى ايران، بعض الوقت.(زاده، ٢٠٠٠، ١١٥)



وعلى الرغم من كل الاسانيد والدلائل التي قدمتها دولة الامارات العربية المتحدة، لاتزال ايران ترفض اية صيغة لحل النزاع كتدخل طرف ثالث او اللجوء الى محكمة العدل الدولية من جهة كما انها تستنمر دائماً الظروف الدولية والاقليمية في الخليج لتتصيد الازمة من جهة ثانية.(الكليدار، ١٣) ولم تقدم ايران اي حلول عملية لتسوية مشاكلها مع الامارات العربية المتحدة وكانت تصريحات المسؤولين الايرانيين واضحة في هذا الصدد فقد اعلن الرئيس الايراني ابو الحسن بني صدر في ٥ ايار (مايو) ١٩٨٠، "ان ايران ترفض اعادة هذه الجزر الى الامارات العربية المتحدة.. وأنه غير مستعد لمناقشة اصل السيادة على هذه الجزر الا في حالة قيام نظام سياسي في دولة الامارات يتفق والنظام الفارسي".(الكليدار، ١٧) وظلت ايران ترفض جهود الإمارات لحلها بكل الطرق السلمية. بل تتخذ إجراءات أحادية لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للجزر. وهو ما جعل هذه الأزمة سبباً رئيسياً في استمرار توتر العلاقات الخليجية الإيرانية.

### المطلب الثالث، قضية الجزر العربية بعد عام ١٩٩٠

خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢، سعت ايران الى تعزيز نطاق منطقة وجودها العسكري وتعزيزه في جزيرة ابو موسى كبناء قرية ايرانية نموذجية ونقاطاً عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة واحتلال مواقع جديدة في الجزء الشرقي منها وزيادة وجودها العسكري من ١٢٠ الى ٥٠٠ عسكري، ونصب قواعد لصواريخ سيلكورم الصينية الصنع، كما فرضت على المقيمين في الجزيرة الدخول والخروج منها من خلال نقطة عبور ايرانية.(الكليدار، ١٩) وفي مطلع كانون الثاني(يناير) ١٩٩٢ طلبت ايران من الشارقة الموافقة على اصدار ايران تصاريح مرور أمنية لغير المواطنين الذين يزورون الجزيرة من الساحل الجنوبي للخليج. ومثلت زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني الى جزيرة ابو موسى وغيرها من الجزر الواقعة على الجزء الجنوبي من الخليج، في شباط(فبراير) ١٩٩٢، مؤشراً لتغير السياسة الايرانية حولها،(سكوفيلد، ١٩٩٨، ٢٢٤) فقد رفضت ايران عرض الامارات العربية باللجوء الى محكمة العدل الدولية لحل مشكلة الجزر الثلاث وعدته قراراً متسرعاً وانها لم تستنفد بعد كل الوسائل الممكنة ومن ثم الاصرار على استمرار المحادثات، ويمكن تفسير الرفض الايراني في ضوء شعورها بالاستهداف من جانب الولايات المتحدة الامريكية، وان تصعيد القضية جزء من سياسة الاحتواء تجاهها، وتأكيد ان الدعاية المحيطة بموضوع جزيرة ابو موسى جزء من مؤامرة اعداء الامة لبث الفرقة بين ايران وجيرانها وفق الرؤية الايرانية، كما ان استمرار النزاع الدبلوماسي قد يزيد من نفوذ ايران وتأكيد ان هذه الجزر جزء لا يتجزأ من الاراضي الايرانية وستبقى كذلك الى الابد حسب تأكيد المتحدث باسم الخارجية الايرانية حميد رضا اصفي.(طاهر ٢٠١٥، ١١٦)



وهناك من يرى ان الذي شجع دولة الامارات على احياء المطالبة بالجزر هو نجاح الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق، والحضور العسكري الامريكي المتزايد في المنطقة، وتصريح الرئيس جورج بوش الأب بالدعم العسكري للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في الخليج، في نزاعاتها الإقليمية مع ايران والعراق. وهذا ما عزز الثقة بالنفس لدى الدول الصغيرة في المنطقة. (زاده ١٩٩٧، ٧٢) وبحلول تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٩٢، هدأت الازمة بين ايران والامارات العربية لكن الموقف المناهض لإيران في بيان قمة مجلس التعاون الخليجي الذي صدر في كانون الاول(ديسمبر)، أعاد التوتر مجدداً، في الوقت الذي كانت فيه اصابع الاتهام على مستوى المنطقة والمجتمع الدولي تشير الى العربية السعودية. (زاده، ١٥٦-١٥٧)

ومنذ عام ١٩٩٢ أصبح موضوع الجزر الإماراتية الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس الأعلى والمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. حيث ساندت دول المجلس موقف الإمارات العربية المتحدة من قضية الجزر، ومطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والدخول في مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول قضية الجزر الثلاث المحتلة، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وخلال تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٩٥، كانت أول جولة من الاتصالات على مدار ثلاث سنوات بين المسؤولين في حكومة ايران وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، بشأن النزاع حول الجزر الثلاث. الا ان المحادثات توقفت سريعاً، وكانت اقتراحات دولة الامارات العربية، هي: (سكوفيلد، ٢٢١-٢٢٢)

١. (إنهاء إيران لاحتلالها العسكري لجزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى).
٢. تضمن ايران الالتزام بنصوص مذكرة التفاهم التي وقعت بين ايران وحكومة امارة الشارقة بشأن جزيرة ابو موسى، وان تنتهي أي اجراءات تكون قد خرقت أو تخرق هذا الاتفاق.
٣. وجوب تسوية مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى.
٤. وجوب إحالة النزاعات الى تحكيم خارجي، إذا لم تؤد المفاوضات الثنائية الى تسوية لهذه المنازعات خلال فترة زمنية محددة.)

ومن الخطوات المهمة في هذا الإطار، قرار المجلس الوزاري في دورته الحادية والسبعين التي عقدت في جدة بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٩٩، الخاص بإنشاء لجنة وزارية من كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والأمين العام لمجلس التعاون، بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة لحل قضية احتلال إيران للجزر الثلاث. وكانت دول المجلس تتطلع لأن يكون استقبال إيران لهذه اللجنة والتعامل معها مدخلاً مهماً يمهد لحل قضية الجزر الثلاث، ولكن إيران رفضت استقبال هذه اللجنة. وفي تحرك دولي موسع، ناشدت دول مجلس التعاون الدول والمجموعات الإقليمية والدولية، بالعمل على إقناع



إيران وحثها على القبول بالجهود السلمية للإمارات العربية المتحدة لحل القضية. وبقيت مشكلة الجزر العربية الثلاث واحدة من اهم العقبات قبالة أي انفتاح خليجي جماعي على ايران، الى جانب ذلك ساهمت التصرفات الايرانية ومنها المناورات العسكرية في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩٩، قرب جزيرة ابو موسى في زيادة التوتر في العلاقات مع دولة الامارات العربية ودول مجلس التعاون الخليجي. (ابو طالب ١٩٩٩، ١٨٨)

من جانبه اشار رشاد عبد الله وزير خارجية الامارات في رده على التصرفات الايرانية، الى عدم اتخاذ الدول الخليجية اجراءات احترازية ازاء المناورات الايرانية موضحاً ان المناورات الايرانية كبيرة وضخمة وتفوق احتياجاتها الدفاعية وتسبب قلقاً للخليج وللعالم اجمع، لكنها لن تغير من موقف الامارات التي "تعتقد ان الانفتاح على ايران والتعامل معها له اهمية كبيرة لأننا نعيش في منطقة واحدة فنحن نعمل على تغيير السياسة الايرانية وليس من اجل قطع هذا التعامل.. ونريد من ايران ايضاً ان توظف هذه العلاقات لخدمة المصالح المشتركة والاستقرار في الخليج". (ابو طالب، ١٨٨)

ويبقى الحوار هو الوسيلة الانسب لحل مشكلة الجزر وهذا ما اكده الرئيس الايراني محمد خاتمي في ١٩٩٧، "بأن الجزر المتنازع عليها جزر ايرانية ودعا الى ضرورة اعتماد الحوار دون تدخل اطراف دولية وخصوصاً القوى الدولية". (الكليدار، ٢٢-٢٣) كما رفض وزير الخارجي الايراني كمال خرازي في اواخر عام ١٩٩٨، تحرك الامين العام للأمم المتحدة بتكليف الاخضر الابراهيمي للاتصال بإيران ودولة الامارات لعقد مباحثات على مستوى وزاري لمناقشة قضية الجزر برعاية الامم المتحدة. والواقع ان مدة رئاسة خاتمي الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) لم تشهد تطوراً ايجابياً في العلاقة مع الامارات العربية بخصوص قضية الجزر التي ظلت تراوح مكانها، الا ان الامارات تعاملت بدورها مع التجديد لخاتمي كدليل على فشل المحافظين في ترويج سياساتهم القائمة على تصدير الثورة والتدخل باسمها في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. (التقرير ٢٠٠٢، ١٥٣)

### المطلب الرابع، مستقبل قضية الجزر العربية

بدأت الدول الخليجية تفصل بين تطوير علاقاتها مع ايران وقضية الجزر الثلاث بما يعني غياب التوافق الاستراتيجي الخليجي حول قضايا جوهرية وامنية تمس صميم السلامة الاقليمية، بعد مرحلة من التوافق في المواقف الخليجية في علاقاتها مع ايران تعاوناً ام توتراً ازاء قضية الجزر العربية. (الكليدار، ٢٤) بالمقابل لا تزال ايران ساعية الى تعزيز موقعها وقدراتها في المنطقة من خلال الآتي: (ثابت ٢٣، ٢٠٠٢)

١. الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية في منطقة الخليج لان ذلك يؤثر في الوضع الايراني من الناحية الجغرافية والاستراتيجية فيما يتعلق بحقوقها في الجزر العربية او في شط العرب.

٢. الرفض التام للتواجد الاجنبي بمنطقة الخليج العربي، كون ايران هي الدولة الوحيدة التي يستطيع العالم ان يعتمد عليها في الدفاع عن أمن الخليج وموارده النفطية.

٣. ان أمن الخليج يجب ان يكون من مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، بمعنى انه لا بد من مشاركة ايرانية فاعلة في الترتيبات الامنية الاقليمية ورفضها لأي مشاركة حتى ولو كانت عربية (مثل اعلان دمشق).

٤. ويرتبط مع اعلاه تنمية العلاقات الثنائية مع دول الخليج، في اطار وضع تصور جماعي للأمن في المنطقة.

٥. تأكيد اهمية ان تكون منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل. وبقيت قضية الجزر العربية علامة من علامات قياس تفاعلات منظومة العلاقات الخليجية-الايرانية بين الصراع والتنافس والتعاون في مراحل توتر العلاقات بين الامارات على وجه الخصوص أو بين مجمل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وبين ايران، وتبقى هي القضية الاهم ضمن تلك العلاقات، والعكس صحيح.

وقد شهدت قضية الجزر العربية هدوءاً واضحاً مع تطورات احداث الربيع العربي وتفجر الازمة السورية، وكانت الامارات العربية والسعودية في مقدمة الدول العربية الخليجية التي انخرطت في التصعيد الامريكي الاسرائيلي ضد ايران، وفي الازمة البحرينية، ومناهضة ايران لتدخل قوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون في البحرين في اذار(مارس) ٢٠١١ بعد تفجر الاضطرابات السياسية في البحرين امتداداً لثورات الربيع العربي. وتفجرت قضية الجزر مجدداً بعد زيارة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد لهذه الجزر في ١١ نيسان(ابريل) ٢٠١٢، وهي الزيارة الاولى من نوعها لرئيس ايراني منذ احتلال ايران لهذه الجزر الثلاث في عام ١٩٧١، وتأكيد المسؤولين الاماراتيين ان الحدث يكشف زيف الادعاءات الايرانية بشأن حرص ايران على إقامة علاقات حسن جوار وصداقة مع الامارات، فالزيارة تعد انتهاكاً صارخاً لسيادة الامارات على اراضيها ونقضاً لكل الجهود والمحاولات التي تبذل لإيجاد تسوية سلمية للقضية أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية. وتأكيد بعض القادة الايرانيين ان هذه الجزر ايرانية منذ القدم وستدافع الجمهورية الاسلامية عن حقها هذا بقوة وعزم شديدين، ولن تسمح لأحد بالتعرض لهذا الحق، فإذا اخفق الحل السياسي فإن ايران ستلجأ الى الحل العسكري حيث ستظهر القوات المسلحة الايرانية قوة النظام وهيبة الدولة. إذ ترى ايران ان حل قضية الجزر العربية الثلاث يكون كالآتي: (الباز، ٤٢)



١. ان جزيرتي طناب الكبرى و طناب الصغرى هي اراضي ايرانية، وغير قابلة للتفاوض بشأنها.
٢. امكانية التفاوض حول جزيرة ابو موسى للوصول الى حل، شريطة عدم الدفع بقوى اجنبية في عملية التفاوض، وعلى نحو يحقق مصالح ايران.
٣. ضرورة ابعاد قضية الجزر العربية الثلاث عن القوى الكبرى، والتوقف عن إثارة أي شعار أو مطالب اقليمية في المحافل الكبرى.

والحقيقة ان التصعيد في قضية الجزر العربية ارتبط بالمفاوضات التي جرت في اسطنبول بين ايران ومجموعة دول ١٠+٥ (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين+ المانيا) حول البرنامج النووي الإيراني في ٨ حزيران (يونيو) ٢٠١١، والاتفاق بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على اقامة درع صاروخية امريكية في المنطقة، ومحاولة ايران توجيه رسالة مفادها انها تملك اوراقاً كثيرة للتصعيد، وان أي تصعيد غربي ضد ايران بخصوص برنامجها النووي سيواجه بتصعيد ايراني ضد المصالح الغربية في الخليج. فايران لا ترى في تهديداتها لدول الخليج تهديداً للأمن الاقليمي ولا ترى في تأكيد سيادتها على الجزر الثلاث إخلالاً بالتوازن الاقليمي، وانها مع هذا كله ضد أي وجود اجنبي في الخليج وضد أي مسعى خليجي للبحث عن الأمن مع اطراف اخرى من خارج الاقليم وتعدده خطراً على الأمن الاقليمي الذي تريده هي، أي الامن المسيطر عليه ايرانياً. (ادريس ٢٠١٢، ٤ - ٧) وتبقى الامارات العربية شريكاً مهماً لإيران وهي ثاني اكبر شريك بعد الصين، وبلغ حجم التجارة ٢٥ مليار دولار فضلاً عن إعادة التصدير الى ايران من موانئ الامارات. (Molavi, 7) ولذلك يعد استقرار دولة الامارات العربية عاملاً حاسماً بالنسبة الى التدفق الحر لشحنات النفط عبر مضيق هرمز، وابداء ظروف سلمية وقانونية لحل النزاع على الجزر العربية الثلاث. (شكاره، ١٠)

وحتى عام ٢٠٠٠ كانت واردات وصادرات ايران من دول المجلس اقل من مليار دولار في معظم السنوات، لتصل الى ١٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ووصل حجم التبادل التجاري الى اكثر من ١٢ مليار دولار، وبلغ حجم التصدير وإعادة التصدير من دول الخليج الى ايران نحو ٨,٥ مليار دولار وفق ارقام عام ٢٠١٠، لكن هذا التبادل تراجع الى ٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بعد تزايد العقوبات على ايران. وعادت الامارات العربية لتكون الاولى في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير الى ايران في عام ٢٠١٥، والثانية في الترتيب في عام ٢٠١٦ بعد الصين. (حاجم وجاسم ٢٠١٧، ١١٠) إذ تصاعدت العقوبات الغربية والدولية على ايران على خلفية برنامجها النووي وما رافقها من ضغوط على دول الخليج للالتزام بهذه العقوبات، مما أثر بالسلب على العلاقات التجارية والاقتصادية بين ايران وجيرانها، وكان ذلك اكثر وضوحاً بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة، وإمارة دبي تحديداً التي مثلت لسنوات طويلة منفذاً مهماً لإيران في تعاملها مع العقوبات الدولية. (ناصر، ١١٠ - ١١١) الا ان العلاقة بين ايران والامارات العربية المتحدة في قضية الجزر العربية الثلاث لا تخرج عن نمط العلاقات المألوفة بين قوة اقليمية كبرى وجارتها الصغرى، إذ تسعى القوة الاقليمية الى فرض رؤيتها وقناعاتها ومصالحها فيما



يخص القضايا الإقليمية والثنائية، وعادة ما ينتاب الدولة الصغرى القلق والتوجس من نوايا القوة الإقليمية الكبرى، ويرودها شعور مفرط الحساسية تجاه القضايا التي تمس سيادتها ووحدة أراضيها. وتبقى الريبة قائمة بين الطرفين وتتعزز في الغالب بدوافع دولية ومطالب إقليمية. ويظل موضوع الجزر العربية الثلاث دونما حل منصف، يجعله دائم الحضور في العلاقات الخليجية - الإيرانية. (سلمان ١٩٩٨، ١٤٨)

وقد تبدو مشكلة الإمارات العربية المتحدة صراعاً بين الولايات المتحدة وإيران، تتداخل فيه التجارة والدبلوماسية والاستخبارات، فالموقع الجغرافي لا يتجاوز ٣٥ ميلاً عن إيران عبر مضيق هرمز، وهناك شبكة واسعة من التجارة والعلاقات الشخصية مع إيران إلى جانب شراكة استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تلعب الإمارات العربية دوراً حيوياً وإيضاً غامضاً في التنافس الأمريكي-الإيراني. فالعلاقة ما بين الأطراف الثلاثة تبدو مثل اضلاع المثلث، فالولايات المتحدة هي القوة العظمى والقوة الصغيرة هي الإمارات العربية التي تتعاون لكبح طموحات قوة إقليمية طموحة هي إيران. فالتنافس بينهم جيوبوليتيكي وحضاري وأيديولوجي، وهنا يبدو واضحاً أن الإمارات العربية متباينة التوجه بين التركيز الأمني الذي تمثله إمارة أبوظبي، وما بين التوجه التجاري الذي تمثله إمارة دبي، وقد لا يكون التباين في الإمارات العربية فقط، فإيران أيضاً تسير على نفس الطريق فهناك اتجاه الطموحات الأيديولوجية للنظام، والآخر التطلعات البراجماتية التي يمثلها تجار القطاع الخاص فيها. (Sadjadpour 2011, 3) وعلى الرغم من دور الحكومة الفدرالية الإماراتية في أبوظبي في تمكين إيران من تخطي العقوبات الدولية لكنها أبدت شكوكاً عميقة في طموحات الهيمنة الإيرانية وتشعر بالتهديد الفعلي من برنامجها النووي، ولذلك عقدت تحالفاً استراتيجياً قوياً مع الولايات المتحدة ومحاولة ممارسة التقييد على روابط جارتها دبي مع إيران. (Sadjadpour, 4)

وأصدر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بياناً في دورته الـ ١٥٧ في مقر الأمانة العامة بالرياض في ٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٣، يؤكد على "مواقف وقرارات المجلس الثابتة الراضية لاستمرار احتلال إيران للجزر الثلاث. و"دعم سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهاها الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، واعتبار أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران في الجزر الثلاث باطلة ولاغية وليست ذات أثر على حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث." ودعا المجلس الوزاري إيران "للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية."

ورد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني بالتأكيد إن الجزر الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" جزء أبدي ولا يتجزأ من أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبين إن البيان الأخير لاجتماع مجلس التعاون الخليجي يفقر إلى أي قيمة سياسية وقانونية. (طهران ٢٠٢٣)



ويشير البلدان إلى القضية بأنها مسألة سيادية، وأن الجزر جزء لا يتجزأ من أراضيها. وآخر التطورات اعلان مدير عام مكتب محافظ هرمزغان لتنسيق شؤون تنمية الجزر، عبد الرسول دريايي، عن زيادة عدد الرحلات الجوية إلى جزيرة أبو موسى. وقال المسؤول إنه تمت إضافة طائرة جديدة إلى أسطول الخطوط الجوية الإيرانية في بندر عباس في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٤، مما سيزيد الرحلات الأسبوعية من بندر عباس إلى جزيرة أبو موسى إلى سبع رحلات.

وأكد دريايي على "أهمية الجزر الإيرانية الثلاث وأهمية تسهيل الوصول إلى جزيرة أبو موسى، مشيراً إلى أن الجهود الدؤوبة مكنتهم من تأمين ميزانية خاصة تهدف إلى تحسين خيارات السفر للسكان إلى الجزيرة." وأشار إلى أنه تم تضمين تصنيف خاص للجزيرة تحت عنوان "توفير الخدمات وتطوير البنية التحتية لأبو موسى"، في مشروع قانون الميزانية الذي سيخصص التمويل اللازم لتعزيز النقل الجوي والبحري إليها. (طائرات ٢٠٢٤)

#### الخاتمة

لقد ارتبطت قضية الصراعات في الشرق الاوسط بمرحلة الحرب العالمية الاولى، وما عقبها من احداث وتطورات مهمة في المنطقة، وأخيراً هناك من يربط الصراعات وتزايدها في المنطقة بأحداث الربيع العربي وثوراته، أو انتفاضاته، وتفاعلاته، وتطورات. لكن هذه الصراعات كانت دائماً، سواء في نشأتها، أو تطورها، أو محاولات معالجتها، أو التعامل معها، محصلة لتفاعل عوامل محلية، واخرى اقليمية، وثالثة دولية، كما ان هذه التسمية ايضاً تشمل اطراف لم تتوافر لها بعد صفة الدولة، ولكنها كانت ولا تزال مؤثرة، سواء بفعالها، أو بكونها معنية مباشرة بالصراعات المحيطة، ومسار تطورها، وما يتصل بها من تفاعلات، بالقدر الذي جعلها تهدد سيادة ووحدة اراضي، اكثر من دولة عربية، ويلوح بتقسيم وتجزئة العديد من هذه الدول، واتخذ العديد من الابعاد المختلفة الديني، والمذهبي، والجهوي، والقبائلي، ضمن عوامل كثيرة باتت تتعرض للتوظيف لإيجاد الفرقة، سواء كانت فاعلة ومؤثرة داخل أو فيما بين دول المنطقة العربية، وهي قد تمتد لدول اخرى في المنطقة.

وينطوي السلوك الإيراني في التعامل مع قضية الجزر الاماراتية الثلاث علي الكثير من التعالي ولا تكف ايران عن اصدار التهديد والوعيد ضد اي تصرف خليجي فاذا كان ذلك اسلوبها قبل امتلاكها السلاح النووي فكيف سيكون هذا الاسلوب بعد ان تمتلكه بالفعل. ويتطلب تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة ابرام اتفاقيات امنية اقليمية بمشاركة ايران واهمية بناء الارضية الصالحة لذلك التي تستند الى حل ازمة الثقة والمصادقية القائمة حالياً على صعيد تعامل ايران مع القضايا العربية.

#### المصادر باللغة العربية:

١- علاي، ستار جبار، ٢٠٢٠، إيران والخليج (دراسة في ابرز قضايا الخلاف وتأثيراتها الاقليمية)، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان.



- ٢- الجحيشي، فراس محمد احمد، ٢٠١٥، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان. الطبعة الاولى.
- ٣- ولينكسون، جون.س. ٢٠٠٩، حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء. ترجمة مجدي عبد الكريم. مكتبة مدبولي. القاهرة. الطبعة الاولى.
- ٤- عبدالله، عبد الخالق، ١٩٩٨، النظام الاقليمي الخليجي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الاولى.
- ٥- حارب، سعيد ٢٠١٥، مؤثرات في العلاقات الخليجية الايرانية. في محمد الأحمرى (مقدمات). العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج. منتدى العلاقات العربية والدولية قطر. الطبعة الاولى. ٢٠١٥.
- ٦- ابو زيد، سرقيس ٢٠١٠، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون ؟ مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي. بيروت. الطبعة الاولى.
- ٧- ناصر، شحاتة محمد ٢٠١٥، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، الاستمرارية والتغيير. دار العين للنشر. القاهرة. الطبعة الاول.
- ٨- طالب، مظفر نذير وعلي، حسين علي، ١٩٨٨، استراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي ١٩٤٠-١٩٨٠، مطبعة الزمان، بغداد.
- ٩- الكليدار، انيس محمد حسن، ٢٠٠٠، النزاع الاماراتي الايراني حول الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، متابعات دولية، العدد ٣٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- ١٠- متي، انطوان، ١٩٩٣، الخليج العربي، من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية (١٩٧٨-١٩٨٠)، دار الجيل، بيروت.
- ١١- الباز، أحمد ٢٠١٨، الثورة والحرب تشكيل العلاقات الايرانية الخليجية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الاولى.
- ١٢- سعيد، عبد المنعم ١٩٨٧، العرب ودول الجوار الجغرافي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى.
- ١٣- زاده، بيروز مجتهد ٢٠٠٠، جزر طناب و ابو موسى، السعي الايراني عن السلام والتعاون في الخليج، دار المنتظر، بيروت.
- ١٤- سكوفيلد، ريتشارد ١٩٩٨، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والاراضي. في ديفيد لونج (محرراً). أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى.
- ١٥- طاهر، احمد محمد ٢٠١٥، أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن. مجلة السياسة الدولية العدد ٢٠١ يوليو.
- ١٦- زاده، بيروز مجتهد ١٩٩٧، الدور الايراني في منطقتي آسيا الوسطى والخليج. مجلة قضايا شرق أوسطية. العددان الثالث والرابع. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان. ابريل.
- ١٧- ابو طالب، حسن ١٩٩٩، الانفتاح الايراني والمصالح العربية في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ابريل.
- ١٨- التقرير، الاستراتيجي الخليجي (٢٠٠١-٢٠٠٢). دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر. الشارقة.
- ١٩- ثابت، طارق عبد الله ٢٠٠٢، الاستراتيجية الايرانية تجاه امن الخليج العربي، محطات استراتيجية، العدد ٩٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- ٢٠- ادريس، محمد السعيد ٢٠١٢، إيران وجزر الامارات وتدابير الصراعات الاقليمية. مجلة مختارات ايرانية. العدد ١٤٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. مايو .
- ٢١- شكاره، احمد، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي.
- ٢٢- حاجم، ليلي عاشور وجاسم فاطمة حسن ٢٠١٧، البعد الاقتصادي للعلاقات الايرانية- الخليجية بعد العام ٢٠٠٣. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد ٥٨. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. الجامعة المستنصرية. بغداد.
- ٢٣- سلمان، ظافر ناظم ١٩٩٨، اثر النظام الدولي الجديد على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، دراسة في سياسة ايران الاقليمية منذ عام ١٩٨٩. اطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.
- ٢٤- طهران ٢٠٢٣، ترد على "التعاون الخليجي" بشأن الجزر الثلاث وحقل الدرّة. المصدر: <https://www.aljazeera.net/news/2023/9/8/%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D9%89>
- ٢٥- طائرات، ٢٠٢٤، في "أبو موسى".. تحرك إيراني بالجزر المتنازع عليها مع الإمارات. المصدر: <https://www.alhurra.com/uae/2024/12/02>

المصادر باللغة الانكليزية:

- 1- Alaiy,Sattar Jabbar2020,Iran and the Gulf(a study in the most prominent case,dr Amna publishing and distribution.Aman.
- 2- AL-Gahayshi,Firas Ahmed2015,New strategic balances in the light of a changing security environment,Acadymion for publishing and distribution.Aman.
- 3- Wilkinson,John2009,The Arabian peninsula:The British role in the design of border across the desert.
- 4- Abdula,Abdlkhalk1998,Regeinal Gulf system, Aljammeia institute for studying, publishing and distributing, Beirut.
- 5- Haarb,Saeed2015,Efects in Gulf Iranian relation,In Mouhamed Al-Ahmary(ed),Iranain Arabian Relation in the Gulf Area.Qatar.
- 6- Abuzaid,Serkes2010,Iran and Arabian East:confrontation Or cooperation? Civilization center for Islamic thought development, Beirut.
- 7- Naser,Shihata Mohamed2015,Iran Policy toward GCCS, continue and change,Eygept.
- 8- Talep,Muzafir Natheer and Ali Husain Ali 1988,Great Power Strategies in Arab Gulf1940- 1980,Baghdad.
- 9- Al-Kelidar, Anees Mohamed Hassan2000,Emarat Iranian dispute on Three Island(Abu Mousa,Tunb Great,Tunb Small),Baghdad.
- 10- Matte,Antwan1993,Arab Gulf, from British colony to the Iranian revolution(1978- 1980), Beirut.
- 11- Albaz,Ahmed2018,Revolution and War reshape Iranian Gulf states relation,Egypt.
- 12- Saeed,Abdlmunem1987,Arab and Geographic neighbor states, Beirut.
- 13- Zada, Birouz Mujtahed2000,Islands Tunb,Abu Mousa,Iran seeks for Peace and cooperation in the Gulf, Beirut.
- 14- Scofield, Richard1998,Gulf states and disputes around Bounders and lands, In Dived Long(ed),Gulf Security in Twenty one century,Abudabe.
- 15- Taher,Ahmed Mohamed2015,Cuses of filer political Solution in Yamen ,International Politics,Eygept.
- 16- Zada, Birouz Mujtahed1997,The Iranian role in Central Asia and Gulf,Center of Middle East Studes,Jordan.
- 17- Abutaleb,Hassan1999,Iranian openness and Arabian interests in the Gulf, International Politics,Eygept.
- 18- Strategic Gulf Report (2001- 2002),Gulf House for press, printing and publishing, Sharja.
- 19- Thapet,Taric Abdula2002,Iranian Strategy toward Arab Gulf security, Center for International Studes,Baghdad.
- 20- Edress, Mohamed Alsaeed2012,Iran and the Emirate Islands and its effects on regional disputes, Center for Strategic &International Studes,Egypt.
- 21- Shkara, Ahmed, Iran, Iraq and Turkey: Strategic effect on thr Arab Gulf, Emirate Center for Studies and Strategic Research.
- 22- Karim Sadjadpour,The Battle of Dubai;The United Arab Emirates and the U.S.- Iran cold war,Carnegie Endowment for International Peace,Washington DC,July 2011,p10.
- 23- Afshin Molavi,Iran and the Gulf states,The Iran primer,United States Institute of peace,p 7. <https://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-gulf-states>